**الجمهورية التونسية**

**وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية**

**--\*--**

**وحدة الإدارة الإلكترونية**

**محضر جلسة**

**الموضــوع:** اجتماع اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة.

**التاريــــــخ:** 25 جوان 2019 على الساعة الثانية بعد الظهر.

**المكـــــــان:** قاعة الاجتماعات بالطابق الثالث من المبنى الفرعي لرئاسة الحكومة شارع الارض بالمركز العمراني الشمالي.

**الحاضرون**:

* + السيد خالد السلامي: مدير عام وحدة الادارة الالكترونية ونقطة اتصال لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة، وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
  + السيد العقيد منير الرياحي: المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد،
  + السيد فيصل اليعقوبي: وزارة الدفاع الوطني،
  + السيد سفيان الزغدودي: وزارة الدفاع الوطني،
  + السيّدة ريم القرناوي: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
  + السيدة سوسن معلى: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
  + السيدة عائشة القرافي: الجمعية التونسية للحوكمة المحلية،
  + السيد عبد الحميد الجرموني: جمعية " Forum Open Data  "
  + السيدة فادية القاسمي: المعهد التونسي للديمقراطية والتنمية،
  + السيدة أسماء الشريفي: لجنة قيادة شراكة الحكومة المفتوحة،
  + السيد وسام الهاني: معهد حوكمة الموارد الطبيعية،
  + السيدة هيفاء التواتي: الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ،
  + السيد مهدي رمضان: الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ

افتتح السيد خالد السلامي الجلسة مرحبا بالحاضرين ومشيرا أن جدول أعمال الجلسة يتعلق بعرض نسق التقدم في إنجاز التعهدات المدرجة بخطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة 2018-2020. كما قدم السيد خالد السلامي بسطة عن مشاركة الوفد التونسي في القمة العالمية لشراكة الحكومة المفتوحة التي أقيمت بمدينةOttawa بكندا أواخر شهر ماي 2019 كما قدّم فكرة عن أهم الورشات التي شارك فيها الوفد التونسي وتتعلق هذه الورشات بعدة محاور على غرار شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي، العدالة المفتوحة، البرلمان المفتوح، التعاقد المفتوح، الشباب، مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، النفاذ إلى المعلومة، الشفافية المالية…

وإثر ذلك، قدّم الممثلون عن الهياكل العمومية نسق التقدم في انجاز التعهدات الراجعة لهم بالنظر وتتلخص تدخلاتهم كالتالي :

* **في إطار التعهد الثالث المتعلق بتعزيز النفاذ إلى المعلومة الجغرافية،** أشار السيد منير الرياحي أنه بالنسبة لإنتاج البيانات الطبوغرافية والصور المسطحة وإدماجها بقواعد البيانات، فإنه سيتم القبول الأولّي لهذه البيانات الخاصة ببعض المناطق. وبالنسبة لتطوير بوابة النفاذ إلى المعلومة الجغرافية، أشار السيد الرياحي إلى جاهزية المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد لإطلاق المشروع ولكن عديد العوائق حالت دون ذلك أهمها عدم تعاون بعض الأطراف المتدخلة في المشروع. وقد أكّد أن اجتماعا مرتقبا سيجمع في الأيام القادمة كل من وزير تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي ووزير الدفاع الوطني للنظر في الموضوع وبالتالي تجاوز العوائق المطروحة وخاصة الإشكال المتعلق بتمويل المشروع، خاصة وأن الجزء الأهم في عملية التمويل تشرف عليه وزارة تكنولوجيا الاتصال، من خلال صندوق تنمية اﻟﻤﻮاﺻﻼت وﺗﻜﻨﻮﻟﻮﺟﻴﺎ اﻟﻤﻌﻠﻮﻣﺎت واﻻﺗﺼﺎل .وعلى إثر ذلك، سيتم نشر طلبات العروض والانطلاق في تنفيذ المشروع. في نفس السياق، اقترحت السيدة القرناوي وفي إطار برنامج شراكة الحكومة المفتوحة، تنظيم يوم إعلامي حول هذا التعهد تحضره كل الأطراف المتدخلة لتبدي برأيها حول الموضوع وبالتالي تقريب وجهات النظر وإيجاد الحلول المناسبة لدفع المشروع وتنفيذه في الآجال.
* **في إطار التعهد السادس الخاص بتكريس الشفافية في الصناعات الاستخراجية**، أشار السيد وسام الهاني إلى تنظيم الحوار الوطني حول الطاقة والمناجم يوم 30 ماي 2019 . وعلى إثر ذلك، انعقد مجلس وزاري مضيّق بتاريخ 7 جوان 2019 حول مخرجات الحوار الوطني حول الطاقة والمناجم، الذي اتّخذ جملة من الاجراءات والقرارات من بينها الانضمام إلى مبادرة الشفافية الدولية في الصناعات الاستخراجية خلال شهر جوان 2019. وهنا يؤكد السيد الهاني على أهمية هذا القرار ولكنه يتساءل عن مدى إمكانية تنفيذه مقارنة بالآجال المقترحة لذلك (قبل موفى جوان 2019). بالنسبة لمجلس أصحاب المصلحة، أكّد السيد وسام الهاني أنه تمّ الإعلان رسميا يوم 14 جوان 2019 عن تكوين مجلس أصحاب المصلحة، خاصة بعد أن تمّ اختيار الخمسة ممثلين عن الشركات الناشطة في المجال وكذلك الخمسة ممثلين عن الإدارة. كما أضاف السيد وسام الهاني، أن وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة سيعقد ندوة صحفية لتقديم أكثر تفاصيل حول هذا الموضوع.
* **بالنسبة للتعهد السابع الخاص بتطبيق مبادئ التعاقد المفتوح في مجال المحروقات،** اقترح الحاضرون تكوين فريق عمل يعنى بتنمية القدرات في المجال من خلال الاستفادة من خبرة ودعم الأطراف المانحة الداعمة لهذا التوجه. كما اقترحت السيدة أسماء الشريفي إعادة صياغة هذا التعهد من خلال وضع التزامات يمكن العمل بها. وبالتالي، يجب العمل على مزيد التحسيس بهذا التعهد على مستوى الوزارة .
* **بالنسبة للتعهد 11 الخاص بتكريس مبادرات لتنفيذ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي**، تم إعداد قائمة المعاييرالتي سيتم اعتمادها لاختيار البلديات. و ستعقد جلسة عمل يوم 26 جوان 2019 بوزارة الشؤون المحلية والبيئة تشارك فيها كل من وحدة الإدارة الإلكترونية والجمعية التونسية للحوكمة المحلية وشبكة TACID و ممثلة وزارة الشؤون المحلية والبيئة وذلك لمزيد النظر في المعايير المقترحة ووضع روزنامة العمل لتحديد الآجال لقبول مطالب المشاركة ولعملية الفرز ولاختيار البلديات .كما سيتم تحديد آليات التواصل التي سيتم اعتمادها لنشر طلب المشاركة للبلديات من طرف مختلف الأطراف المتدخلة في تنفيذ هذا التعهد.وبالنسبة لمساهمةالوكالة الألمانية للتعاون الدولي في تنفيذ هذا التعهد، بينت السيدة القرناوي أن تدخل الوكالة يكون أكثر جدوى بعد أن يتم اختيار البلديات وذلك لمساعدتها مثلا في تطوير مواقع الواب الخاصة بها. كما أكّدت السيدة أسماء الشريفي أنه سيتم اعتماد التجربة التونسية كأنموذج لتكريس شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي في بقية البلدان الأعضاء بشراكة الحكومة المفتوحة.
* **في إطارالتعهد الثاني،** ذكّرتالسيدة ريم القرناوي ببرنامج التكوين الخاص بالبيانات المفتوحة الذي ينظم خلال الفترة الممتدة من 10 جوان إلى 25 جوان 2019، والذي يشرف عليه خبراء لدى البنك الدولي مختصين في الجوانب الفنية وغير فنية للبيانات المفتوحة.  وتتعلق هذه الدورات التكوينية بالمجالات التالية:
* إدارة وتحليل البيانات،
* نشر البيانات،
* التصرف في منظومة " CKAN"،
* الإطار القانوني للبيانات المفتوحة في تونس،
* دورة تكوينية موجهة للمديرين العامين والإطارات العليا بالإدارة،
* دورة تكوينية موجهة لمنسقي البيانات المفتوحة.

وقد شهدت هذه الدورات التكوينية مشاركة أكثر من 200 إطار من مختلف الوزارات والهياكل العمومية.

وفي إطار تنفيذ هذا التعهد، بيّن السيد فيصل اليعقوبي أن وزارة الدفاع الوطني ستقوم بفتح قائمة أولية من البيانات العمومية قبل موفى جويلية 2019 وذلك بعد المصادقة عليها على مستوى وزارة الدفاع.

* **التعهد العاشر الخاص بتفعيل مشاركة الشباب في الشأن العام**، بينت في شأنه السيدة فادية القاسمي أنه قد تم تنفيذه بالكامل وأنه سيتم مستقبلا إحداث أكاديمية تعنى بتكوين الشباب صلب المجالس المحلية للشباب.
* **بالنسبة للتعهد الثاني عشر،** وتحديدا التعهد الفرعي المتعلق بتطوير خدمة تفاعلية عبر بوابة وزارة الدفاع الوطني للاطلاع على وضعيات التأجيل والإعفاء بيّن السيد فيصل اليعقوبي أن هذه الخدمة هي بصدد الإنجاز**.**

وقد تمّ التأكيد مع موفي الجلسة على ضرورة توجيه مراسلات رسمية لعدد من الوزارات لتعويض المسؤولين على متابعة تنفيذ التعهدات الراجعة أليهم بالنظر وذلك نظرا لتعدد غياباتهم باجتماعات لجنة القيادة ومدّ لجنة القيادة بكل المعطيات حول نسق تنفيذ التعهدات الراجعة إليهم بالنظر.

كما تمّ التأكيد على ضرورة تكوين فرق عمل حسب أهم المحاور الواردة بخطة العمل كي يتمّ تفعيل وتكثيف أعمال المتابعة وتوفير الخبرات الضرورية لدعم تنفيذ التعهدات.

وبذلك اختتمت الجلسة.